Our Ref FIN/401/2016 ..... : اشارتنا

Date : ..... 2016/08/20 ..... : التاريخ

السادة / سوق الكويت للأوراق المالية المحترمين،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

الموضوع : كتاب وزارة التجارة والصناعة بشأن الدعوة إلى الجمعية العمومية العادية لشركة نقل وتجارة المواشي (ش.م.ك.ع) طبقاً لنص المادة (297) من قانون الشركات التجارية رقم 1 لسنة 2016

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه ، نفيدكم علماً باستلام الشركة كتاب من وزارة التجارة والصناعة يفيد بتحديد موعد الجمعية العامة العادية للشركة في يوم الثلاثاء الموافق 6-9-2016م في تمام الساعة 10:30 صباحاً بمقر مجمع الوزارات – المرقاب – الدور الثالث – قاعة رقم 8 – اللوبي مقابل بلوك رقم (5) بين بلوك (5) و (6).

وفي هذا الشأن فإن الشركة تود أن توضح الملابسات المتعلقة بهذا الموضوع وهي كالآتي:

1- قام سوق الكويت للأوراق المالية بدراسة البيانات المالية للشركة وتقرير مراقبى الحسابات وتبين أن البيانات معروضة وفقاً للمعايير الدولية وأن مراقبي الحسابات فى تقريرهم قد أفادوا بأنه لم تقع مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية رقم 2016/1 وذلك على النحو الثابت بالكتاب الصادر عن سوق الكويت للأوراق المالية الموجه إلى السيد/ وكيل وزارة التجارة والصناعة وذلك بتاريخ 2016/3/16.

2- أفادت هيئة أسواق المال فى كتابها الموجه للشركة بتاريخ 2016/4/5 بأنها قد احيطت علماً بمضمون ماورد بجدول أعمال الجمعية العامة والذى تضمن بند عدم توزيع أرباح ولم تسجل الهيئة ثمة إعتراض عليه.

3- لم تسجل وزارة التجارة والصناعة ثمة مخالفات على كافة بنود جدول أعمال الجمعية العامة للشركة أو البيانات المالية والذى يتبين خلوهما من أي مخالفات لقانون الشركات، كما أشار تقرير مراقبي الحسابات إلى عدم وجود مخالفات لقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له أو النظام الأساسي للشركة.

وقد أشارت وزارة التجارة والصناعة في كتابها على مخالفة واحدة فقط وهي مخالفة المادة (206) بشأن تقديم البيانات المالية ودعوة انعقاد الجمعية العمومية. (حيث أن الوزارة قد استلمت طلب انعقاد الجمعية بعد تاريخ 2016/3/31 على الرغم من أن الشركة قد تقدمت بالطلب بتاريخ 2016/3/29) وقد تمت تلاوة هذه المخالفة في الجمعية العامة و رد الشركة عليها في البند الثالث من محضر اجتماع الجمعية العامة

4- وافقت وزارة التجارة والصناعة على تحديد موعد الجمعية العمومية العادية بتاريخ 2016/4/19 وذلك بعد استيفاء الشركة لكافة المتطلبات القانونية اللازمة لعقد الجمعية العمومية وتم إخطار جميع الجهات الرقابية بجدول الأعمال والموعد.

5- بتاريخ 16 مايو 2016 إنعقدت الجمعية العامة العادية للشركة بنسبة حضور بلغت 86.77 % من إجمالي الأسهم المحررة للشركة، حيث وافقت على جميع بنود جدول أعمالها بنسبة 100% ما عدا البند التاسع من جدول الأعمال بشأن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 الذي وافق عليه مانسبته **98.67%** من إجمالي حضور الجمعية العامة وبلغت نسبة المعترضين على البند **1.33** % من إجمالي حضور الجمعية العامة (1.25 % من مجموع مساهمي الشركة).

وتجدر الإشارة إلى أن موافقة الجمعية العامة بنسبة 100% من إجمالي الحضور على بند توصية مجلس الإدارة على عدم توزيع الأرباح جاءت لتعزيز حقوق المليكة في الشركة ولتعزيز سيولتها المالية في ظل استثمار الشركة في أصولها الجديدة من خلال بناء سفينة نقل أغنام جديدة وبناء مسلخ العاصمة الجديد وبناء مبنى إداري جديد للشركة والتي قد تصل تكلفتهم إلى مايزيد عن 160% من رأسمال الشركة، حيث قام رئيس الجمعية العامة بشرح ذلك للسادة المساهمين عند مناقشة هذا البند.

6- بتاريخ 2016/7/3 استلمت الشركة كتاب من وزارة التجارة والصناعة يتضمن طلبها الرد على الشكاوى المقدمة من قبل مساهمين اثنين في الشركة يملكان ما نسبته 0.6% من أسهم الشركة يتضررون فيها من صرف مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة دون توزيع أرباح على المساهمين بمخالفة أحكام نص المادة/ 198 من قانون الشركات حسب إدعائهم.

7- بتاريخ 2016/7/11 أوضحت الشركة في ردها على كتاب وزارة التجارة والصناعة المستلم بتاريخ 2016/7/3 سردا لوقائع الأحداث موضحةً فيه ردها القانوني المؤيد لإجراءاتها بهذا الشأن ، وطلبت الشركة من الوزارة إصدار القرار بحفظ الشكوى لعدم قيامها على سند صحيح من الواقع والقانون ، مشيرة إلى أن موافقة جميع المساهمين الحاضرين للجمعية العامة (بنسبة 100 %) على بند عدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 والتي تبلغ نسبتهم 86.77 % من مجموع الأسهم المحررة للشركة جاءت للمصلحة العامة لجميع المساهمين في ظل مضي الشركة نحو النهوض بمشاريع عملاقة تحتاج إلى وفرة مالية خصوصاً في ظل الاقتراض من البنك الصناعي الكويتي ومن ذلك مشروع بناء السفينة نقل الأغنام "الكويت" و إنشاء المبنى الإداري للشركة ومسلخ العاصمة وسوق الماشية المركزي، وقد أوضحت الشركة كذلك بأن كافة اجراءات الشركة تمت وفق الاجراءات القانونية و بحضور ممثل وزارة التجارة والصناعة في الجمعية العمومية و دون ابداء أي اعتراض على ذلك.

8- بتاريخ 2016/7/20 استلمت الشركة صحيفة دعوى المقيدة برقم 2016/2079 مستعجل/ 12 مرفوعة من أحد المساهمين بطلب الحكم بصفة مستعجلة ببطلان قرار الجمعية العامة على بند الموافقة على منح مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 12/31/ 2015 وذلك لعدم توزيع الشركة أرباح عن نفس السنة المالية.

9- بتاريخ 2016/8/4 استلمت الشركة "صورة" من كتاب وزارة التجارة والصناعة (تاريخه 31-7-2016) تطلب فيه من الشركة مراجعتها لتحديد موعد انعقاد جمعية عمومية أخرى بناءاً على شكوى مقدمة من مساهمين اثنين يملكان مانسبته 0.6% من أسهم الشركة بأن الشركة لم تطبق نص المادة 198 كاملة بشأن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2015 وذلك خلال أسبوعين من تاريخ الكتاب.

10- بتاريخ 2016/8/9 قامت الشركة بتقديم طلب لوزارة التجارة والصناعة بإرجاء القرار لعقد الجمعية العمومية لحين البت بالدعوى المقيدة برقم 2016/2079 مستعجل/12 المشار إليها بالبند رقم (8) أعلاه، علماً بأنه لم يتم الرد علينا من قبل الوزارة حتى تاريخه.

11- بتاريخ 2016/8/18 استلمت الشركة كتاب وزارة التجارة والصناعة يفيد بتحديد موعد الجمعية العامة العادية للشركة في يوم الثلاثاء الموافق 6-9-2016م في تمام الساعة 10:30 صباحا. كما استلمت الشركة بنفس التاريخ (2016/8/18) أصل الكتاب المشار إليه في البند رقم (9) أعلاه.

هذا ما لزم بيانه بهذا الموضوع مع التأكيد على أن كافة القرارات التي تم اتخاذها في الجمعية العامة للشركة كانت بموافقة نسبة 100 % من الحضور يمثلون ما نسبته 86.77 % من إجمالي حملة الاسهم المحررة ، ما عدا البند رقم 9 من جدول الأعمال بشأن مكافأة أعضاء مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 الذي تمت الموافقة عليه من قبل 98.67 % من حضور الجمعية واعتراض ما نسبته 1.33% من إجمالي الحضور يمثلون ما نسبته 1.25 % من إجمالي أسهم الشركة ، والقرارات التي اتخذت بالإجماع هي :

- سماع تقرير مجلس الإدارة والمصادقة عليه.
- سماع تقرير ديوان المحاسبة.
- سماع تقرير المخالفات التي رصدتها الجهات الرقابية ورد الشركة عليها. (مخالفة المادة 206 بشأن التأخر في تقديم البيانات المالية ودعوة انعقاد الجمعية العمومية)
- سماع تقرير مراقبي الحسابات عن البيانات المالية والمصادقة عليه.
- مناقشة البيانات المالية والمصادقة عليها.
- الموافقة على عدم توزيع أرباح.
- الموافقة التعامل مع الأطراف ذات الصلة.
- الموافقة على تخويل مجلس الادارة بالتبرعات.
- اخلاء طرف السادة اعضاء مجلس الادارة وابراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015.
- اعادة تعيين مراقبي الحسابات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 وتخويل مجلس الإدارة بتحديد اتعابهم.

مع عدم اعتراض أي من السادة مدققين حسابات الشركة أو ممثل وزارة التجارة والصناعة أو هيئة أسواق المال أو سوق الكويت للأوراق المالية على جدول الاعمال أو بنوده أو البيانات المالية.

وبناءاً على ماسبق، فإن إدارة الشركة ستقوم بموافاتكم بالإجراءات التي ستتخذها في هذا الشأن لاحقاً.

أسامة خالد بودي
الرئيس التنفيذي

شركة نقل وتجارة المواشي ش.م
دولة الكويت KUWAIT 5
Livestock Transport & Trading Co. K.S.C.